

مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين وتعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

The contribution of corporate governance mechanisms in improving and enhancing the level of electronic accounting disclosure

ط.د يسرى ليعلاوي*، جامعة أكلبي محمد أولحاج-البويرة- (الجزائر) y.lialloui@univ-bouira.dz، مخبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التطوير المحلي -حالة ولاية البويرة-.

أ.د مداحي محمد، جامعة أكلبي محمد أولحاج-البويرة- (الجزائر) m.meddahi@univ-bouira.dz، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية.

د. سعود وسيلة، جامعة أكلبي محمد أولحاج-البويرة- (الجزائر) w.saoud@univ-bouira.dz، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية.

تاريخ الاستلام: 2023/02/28؛ تاريخ المراجعة: 2023/06/12؛ تاريخ القبول: 2023/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى القاء الضوء على أهم المفاهيم المرتبطة بحوكمة الشركات والإفصاح الإلكتروني، مع توضيح مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين وتعزيز مستوى الإفصاح الإلكتروني، وقد تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي الوصفي في الدراسة، والذي يلائم طبيعة الموضوع.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة جوهرية تربط بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح الإلكتروني، كما تساهم في تحسينه من خلال ضمان إصدار معلومات ذات جودة وشفافية عالية، حيث أن الشركات تستخدم آلياتها من أجل تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح، مما يساعد في زيادة الأرباح والحد من الغش والتلاعب، كما يسمح الإفصاح الإلكتروني بنشر المعلومات المالية في الوقت المناسب وبشكل تفصيلي مع زيادة كم المعلومات المفصح عنها، ويُسهّل نشر المعلومات بلغات مختلفة بما يلبي احتياجات المستخدمين. وبذلك أوصت الدراسة بضرورة تفعيل آليات حوكمة الشركات والإفصاح الإلكتروني لضمان دقة ومصداقية المعلومات المالية مع تقليص الوقت والجهد.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إفصاح محاسبي، إفصاح الكتروني، جودة المعلومات، آليات حوكمة الشركات.

تصنيف L15، M41، G03:JEL

Abstract :

The study aims to shed light on the most important concepts related to corporate governance and electronic disclosure, while clarifying the contribution of corporate governance mechanisms in improving and enhancing the level of electronic disclosure. The deductive approach was relied upon in the study, which is appropriate to the nature of the subject.

The study concluded that there is a fundamental relation linking the mechanisms of corporate governance and electronic disclosure, and contributes to its improvement by ensuring the issuance of information of high quality and transparency, as companies use their

* يسرى ليعلاوي، جامعة أكلبي محمد أولحاج-البويرة- (الجزائر) y.lialloui@univ-bouira.dz

mechanisms in order to enhance the confidence of shareholders and stakeholders, which helps in increasing profits and reducing fraud and manipulation, electronic disclosure also allows the publication of financial information in a timely and detailed manner with an increase in the amount of information disclosed, and facilitates the dissemination of information in different languages to meet the needs of users. Thus, the study recommended the need to activate the mechanisms of corporate governance and electronic disclosure to ensure the accuracy and credibility of financial information while reducing time and effort.

Keywords: Corporate governance; Accounting disclosure; Electronic disclosure; Information quality; Corporate governance mechanisms

Jel Classification Codes: G03 ,M41 ,L15

I- تمهيد:

تسببت العديد من الأزمات المالية في انهيار وإفلاس الكثير من دول العالم، وذلك نتيجة لكثرة الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والمالي بصفة خاصة، وتعود أسباب حدوث هذه الانهيارات إلى عدم تطبيق مبادئ المحاسبة، وقصور الإفصاح المحاسبي التقليدي عن تلبية احتياجات المستخدمين، وذلك بعدم إظهار المعلومات المالية الحقيقية التي تُعبّر عن الأوضاع المالية للشركة وغياب الشفافية، كلُّ هذا أدى إلى زعزعة الثقة من جانب المتعاملين مع الشركة في الأنظمة الإدارية والمحاسبية الخاصة بها. ومن هنا أولى المُسيِّرون والأطراف ذات العلاقة الاهتمام بحوكمة الشركات، وهو الأمر الذي أوجب على الشركات تطبيق مبادئ الحوكمة وتفعيل آلياتها، مع التوجُّه بقوة نحو تطوير الإفصاح المحاسبي باعتباره الأداة الأساسية التي تضمن الربح للشركات والتمتع بمكانة وسمعة حسنة.

انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحليل مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين وتعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال الإشكالية التالية: كيف تساهم آليات حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟ أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركة، مع توضيح أهم الآليات الممكنة اعتماداً من أجل تحسين مستوى وجوده هذا الإفصاح في الشركات، ومنها مجلس الإدارة، وذلك من خلال الإشارة لمختلف الإجراءات المتبعة من قبل أعضاء هذا المجلس في تحسين الإفصاح الإلكتروني.

هدف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في إبراز وتحليل مساهمة حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، خاصة في ظل الدور المنوط بها في دعم مختلف الآليات لتحقيق وتعزيز هذا الإفصاح، إضافة إلى إلقاء الضوء على الإفصاح المحاسبي كأحد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات.

المنهج المتبع: تم الاعتماد في الدراسة على الأسلوب الاستنباطي، أداته الوصف، وذلك من خلال شرح مختلف المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي الإلكتروني، بالإضافة إلى كيفية مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

الدراسات السابقة:

❖ دراسة بن يوسف مريم وبن مسعود آدم (2021)، "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي -دراسة تطبيقية-":

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في إضفاء الثقة على الإفصاح المحاسبي للمعلومات في القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة له أهمية كبيرة، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في مساعدة المسيرين في التحكم وإدارة المؤسسات والشركات، ولها أثر كبير في زيادة الثقة في المعلومات المقدمة من خلال زيادة الإفصاح والشفافية، لذا لا بد من تكثيف الجهود وتوعية مسيري الشركات من أجل تطبيق مبادئ الحوكمة لزيادة الإفصاح، وبالتالي تعزيز الثقة، مما يزيد من جذب المستثمرين المرتقبين واطمئنان المستثمرين الحاليين.

❖ دراسة طه دنيا محمد محمد (2019)، "دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الانترنت -دراسة تطبيقية-":

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري عبر الانترنت، وقد توصلت الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات هي بمثابة العمود الفقري للشركة، وأداة فعالة لضمان الإفصاح الجيد، والتأكد من مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات، والضمانة الأساسية لاستمرار هذه الأخيرة في مزاوله نشاطها وتطويرها، فهذه الآليات تحمي الشركات من التعرض للآثار المفاجئة، كما تزيد ثقة المستثمرين بها.

❖ دراسة (2008) Kelton and yang «The impact of Corporate Governance on Internet Financial reporting»

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة الموجودة بين آليات حوكمة الشركات وشفافية الإفصاح من خلال قياسه بمستوى الإفصاح عن التقارير المالية عبر الانترنت، وقد توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تُؤثّر على الإفصاح عبر الانترنت، حيث تربط بينهما علاقة طردية، ذلك لضعف حقوق المساهمين وارتفاع نسبة الأعضاء الخارجيين في لجنة المراجعة، كما يرتبطان عكسيا مع نسبة ملكية الأسهم، كما أنه يوجد ارتباط بين الحوكمة والتقارير المفصّح عنها عبر الانترنت من خلال حجم الشركة.

II. الإطار الفكري لحوكمة الشركات :

نظرا لتأثر الاقتصاد العالمي اجتذب مفهوم حوكمة الشركات الكثير من الاهتمام، نتيجة لحالات الفشل التي وقعت فيها الشركات الكبرى، مما جعل العالم ينظر إلى مفهوم حوكمة الشركات بنظرة جديدة وعميقة، كونها السبيل الوحيد لعودة نهوض الاقتصاد وتدارك الأوضاع الخاطئة أو المتأزمة.

1. تعريف حوكمة الشركات:

يعود ظهور مصطلح الحوكمة Governance إلى سنة 1932، لكنه لم يحظ بالاهتمام الكافي في ذلك الوقت، إلا أنه وبعد ازدياد حالات الفشل والتعثر لدى العديد من المؤسسات الاقتصادية، زاد الاهتمام بهذا المصطلح، فالحوكمة هو ترجمة مختصرة لمصطلح Governance Corporate، في حين أن الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي "أسلوب ممارسة الحق في الحكم الراشد". (فتيحة ، أمين ، و هشام حريز، 2020، صفحة 146)

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة الحوكمة Governance ليس لها مرادف واحد في اللغة العربية، كما أن دمج هذا المصطلح مع كلمة Corporate يعطها أكثر من معنى وأهمية، منها: "الشركة الرشيدة، السيطرة على الشركة، الحكم لصالح الشركة... الخ". (مداحي و بريار، 2021/2022، صفحة 17)

ومن هذا المنطلق، نجد أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين أطراف العلاقة مع حوكمة الشركات من محللين، اقتصاديين، قوانين وتشريعات، إلا أنه يمكن إيجاز بعض التعاريف لحوكمة الشركات، الأقرب إلى موضوع الدراسة الحالية، فيما يلي:

عُرِّفت حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من القواعد والمبادئ المصممة للتحكُّم في سلوك إدارة الشركة ومنعها من الانحراف على المسار الصحيح، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية ومعالجة عدم تماثلها، وتعزيز فكرة المساءلة عن الانحرافات التي يُمكن أن تحصل من الإدارة، بما يكفل العدل في المعاملة مع المساهمين، (توايتية و بلغول ، 2020، صفحة 181) أي أن حوكمة الشركات هي قواعد وضعت من أجل ضبط سلوك الإدارة، تعمل على تصحيح مسارها من أجل مصداقية وشفافية مخرجاتها.

أما (بلواضح و براق ، 2018) فقد عرّفها على أنها "نظام متكامل ومتجانس يحتوي على الإجراءات والآليات الخاصة بالرقابة والتسيير، والتي تعمل على تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة"، (صفحة 3) فيظهر من خلال هذا التعريف بأن حوكمة الشركات هي عبارة عن إجراءات تُتبع من أجل رقابة وتسيير الإدارة، تعمل على تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة من مساهمين، مستثمرين، مجلس الإدارة، الإدارة وأصحاب المصالح؛

في حين عرّفها (غلاب، 2011) بأنها "مجموعة من الآليات التي تساعد المؤسسة على الوصول إلى تحقيق أهدافها المسطرة"، فحوكمة الشركات تشير إلى أن حوكمة الشركات تُطبق من أجل الوصول إلى الهدف. (الصفحة 9)

ومن خلال مجموع التعريفات المعروضة، يمكن استنتاج أن حوكمة الشركات هي:

▪ مبادئ بموجبه يدير المديرين مسؤولياتهم اتجاه المساهمين، وضبط تصرفات إدارة الشركة؛

- نظام يجب اتباعه من أجل المعاملة العادلة للمساهمين والأطراف ذات الصلة؛
 - تقوم آليات حوكمة الشركات على تعزيز الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية.
- وبالتالي فإن حوكمة الشركات تتميز بمجموعة من الخصائص، والتي تُشكّل الدعائم الأساسية لها، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: (السيد صافي، صفيح، و بن زيدان، 2018، صفحة 52)
- **الشفافية Transparency**: يقصد بها تقديم وإعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة؛
 - **المساءلة Accountability**: وتعني إمكانية تقييم وتقدير الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
 - **المسؤولية Responsibility**: ويقصد بها المسؤولية التي يتحملها مجلس الإدارة أمام الأطراف التي لها مصلحة بالشركة؛
 - **الوضوح Clarity**: أي أن تتميز القوائم المالية والتقارير بالمصداقية والشفافية؛
 - **الاستقلالية Independence**: أي لا يوجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوطات؛
 - **العدالة La justice**: وتعني وجوب احترام حقوق جميع الأطراف سواء مساهمين أو مسيرين أو أصحاب مصلحة في الشركة.

2. أهداف حوكمة الشركات:

- إن الممارسات الفعالة والجيدة لحوكمة الشركات تساعد على تحسين ودعم الأداء في الشركة، مع تعزيز الميزة والقدرة على المنافسة على مدى طويل، وذلك من خلال جملة الأهداف التي تسعى حوكمة الشركات لتحقيقها، منها: (صالح، 2018، صفحة 82)
- تحقيق الشفافية ومراعاة مصالح وحقوق المساهمين في الشركات، سواء كانوا أقلية أو أغلبية؛
 - تبني معايير الشفافية في التعامل مع المساهمين من أجل تفادي حدوث الأزمات الاقتصادية؛
 - تنمية الاستثمار وتدقيق الأموال من خلال تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية؛
 - ضمان مراجعة الأداء المالي الجيد من خلال تكامل نظم المحاسبة والتدقيق؛
 - فرض الرقابة الجيدة والفعالة على تدعيم واستقرار نشاط الشركات من أجل تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية؛
- في حين يرى آخرون أن الهدف من حوكمة الشركات يتمثل في: (بلواضح و براق، 2018، صفحة 4)
- ضمان الفاعلية لميكل الحوكمة من المديرين التنفيذيين، مجلس الإدارة، الجمعية العامة للمساهمين؛
 - التحقق من وجود وتشغيل آليات الرقابة بين كل أطراف حوكمة الشركات من مسيرين، مراجعين، اللجان المتخصصة، مجلس الإدارة والمساهمين؛
- ولابد من الإشارة إلى أن أهم هدف لحوكمة الشركات هو الجهود المبذولة لمتابعة المساءلة ومكافحة الفساد الإداري والمالي بكافة أشكاله في الشركات.

3. مبادئ حوكمة الشركات:

- أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic co-operation and development عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها المرجع الأول والأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بالحوكمة، وعموماً تتمثل هذه المبادئ حسب «OECD» والمعدلة في عام 2004 على النحو التالي:
- 1.3 **ضمان وجود إطار فعال لحكومة الشركات**: حيث تعمل حوكمة الشركات على أن يتوافق مستوى شفافية وكفاءة السوق المالية مع أحكام القانون، وأن يكون تقسيم المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية محدد بوضوح؛ (عمار، 2021، صفحة 302)
 - 2.3 **حقوق المساهمين**: وتشمل حق ملكية الأسهم، حق التصويت في اجتماع الجمعية العامة، حقوق انتخاب مجلس الإدارة، حقوق عائد الأرباح، ومراجعة القوائم المالية وما إلى ذلك؛ (غلاب، 2011، صفحة 12)
 - 3.3 **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين**: تعني المساواة بين كافة المساهمين، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، كما ينبغي أن تتوفر للجميع القدرة على الحصول على المعلومات والإطلاع على المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛ (بوسلمة و كردودي، 2017)

4.3. دور أصحاب المصالح في أسلوب ممارسة سلطة الإدارة الشركة: يضمن اعتراف بحقوق أصحاب المصالح (يقصد هنا بأصحاب المصالح: البنوك، العاملين، حملة السندات، الموردين والعملاء)، والتعويض على أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك تسهيل العمل بينهم وبين الشركة من خلال حصولهم على المعلومات اللازمة؛ (بوسلما و كردودي، 2017، الصفحات 352-353)

5.3. الإفصاح والشفافية: تضمن الإفصاح في الوقت المناسب، ويجب أن يشمل الإفصاح كل من النتيجة المالية، أهدافها، حق الأغلبية وحقوق التصويت في المساهمة، أطراف المساهمين في الوقت المناسب، ويجب أن يشمل الإفصاح كل من النتيجة المالية، أهدافها، حق الأغلبية وحقوق التصويت في المساهمة، أطراف مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين...، عوامل المخاطرة، هيكل وسياسات حوكمة الشركات؛ كما يجب أن يكون أسلوب الإفصاح مُتَّفِقًا مع المعايير المحاسبية والمالية للحدود، كما يفني ذلك بأولويات الإفصاح للمعلومات غير المالية، وأيضاً بمتطلبات عمليات التدقيق. (مداحي و برنار، 2021/2022، صفحة 23)

6.3. مسؤوليات مجلس الإدارة: يمثل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية كذلك دوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية، ومسؤوليته أمام المساهمين وجميع أصحاب المصلحة مع الشركة، كما يتيح خطط واستراتيجيات لاتخاذ القرارات السليمة. (توابتية و بلغول، 2020، صفحة 183)

4. آليات حوكمة الشركات:

تقوم حوكمة الشركات على جملة من الآليات، التي تتباين بين الآليات المتواجدة داخل الشركة، وبين تلك المتواجدة خارجها، وهي: (عابي و سردوك، 2017، الصفحات 471-472)

1.4. الآليات الداخلية: وتشمل هذه الآليات أنشطة وفعالية الشركة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، وهي:

أ. مجلس الإدارة: يعتبر أحسن أداة مراقبة لسلوك الإدارة، حيث إنه يحمي رأسمال المستثمر من سوء استعمال الإدارة، ويساهم مجلس الإدارة القوي في وضع استراتيجية الشركة، كما يُقدِّم الحوافز المناسبة للإدارة مع مراقبة وضبط أدائها، وبالتالي يُعظِّم قيمة الشركة؛

ب. لجنة التدقيق: انتشر مفهومها بعد الأزمات المالية التي مسّت الشركات الكبرى، لذلك ألزمت كافة الشركات المنهارة بتشكيل لجنة التدقيق، وكانت البداية من الو.م.أ حين أصدرت قانون سارينس أكسلي سنة 2002، وكل هذا من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في عملية إعداد القوائم المالية، وكذلك في زيادة استقلالية كل من المراجع الخارجي والداخلي؛

ت. التدقيق الداخلي: للتدقيق الداخلي دور مهمّ وفَعَّال، إذ أنه يقوم بتعزيز عملية الحوكمة، وذلك بزيادة القدرة على مساءلة الشركة، وكذلك من خلال ضمان ثقة ومصداقية التقارير المالية مع الحد من حالات التزوير والغش المحتملة.

2.4. الآليات الخارجية: وتمثل في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصلحة الخارجين على الشركة، والضغط التي تستخدمها الهيئات الدولية المهمة، حيث يُشكِّل أحد المصادر الكبرى المؤلّدة للضغط من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، وتتمثل في:

- عمليات الاندماج والاستحواذ؛
- التدقيق الخارجي؛
- التشريع والقوانين.

III. مدخل إلى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

يعتبر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني أحد المظاهر الجديدة لمهنة المحاسبة، وكذلك من أهم الأشكال التي تسهم في إثراء قيمة ومنفعة التقارير المالية، مما يجعلها أكثر تداولاً وانتشاراً بين العديد من المؤسسات نظراً لارتباطها بتكنولوجيا المعلومات.

1. تعريف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

قبل الإشارة إلى تعريف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، وجب التطرُّق أولاً إلى الإفصاح المحاسبي، حيث يُعرَّف الإفصاح المحاسبي بأنه "عرض المعلومات المالية التي تمّ المستثمرين والأطراف ذات العلاقة، بطريقة تسمح بالتنبؤ بمدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح مستقبلاً، وإمكانية سداد التزاماتها، وذلك من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة"، (الراشدي و خالد، 2020، صفحة 73)

بمعنى أن الإفصاح المحاسبي هو نشر الشركة قوائمها المالية من أجل افادة مستخدميها وجذب المستثمرين، ذلك من خلال معرفتهم المعلومات المالية للشركة؛

ومن خلال التطور التكنولوجي والعمولة التي دفعت الشركات إلى الاستخدام الواسع لشبكة الانترنت واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف معاملاتها وتعاملاتها، فإن ذلك ساهم في ظهور المحاسبة الالكترونية، حيث يكون ناتج النظام المحاسبي في شكل تقارير إلكترونية، هذا ما شجّع الشركات على عرض تقاريرها، سواء المالية أو غير المالية، من خلال مواقعها الالكترونية الرسمية، وهو الذي أدى إلى ظهور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

فيُعرف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على أنه "نشر كل ما يتعلق بالعرض والإفصاح للقوائم المالية، ومرفقاتها، وكل المعلومات المتعلقة بها، على شبكة إلكترونية متاحة لعامة المستخدمين"، (براهيمي و براق، 2019، صفحة 788) بذلك فإن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو إنشاء الشركة موقع الكتروني خاص بها وتابع للهيئات الدولية، من أجل عرض معلوماتها المالية عليه، وتمكن أصحاب المصالح الوصول إليها بسهولة؛

وهو نفس السياق الذي ذهب إليه التعريف القائل بأن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو "إنشاء الشركة لموقع إلكتروني لها على الشبكة الدولية للمعلومات، بهدف نشر وتوزيع سريع وفوري لمعلوماتها المالية وغير المالية للمستخدمين المتصلين بالشبكة"، (جرد ، 2020، صفحة 520) فمن خلال هذا التعريف يظهر وجود معلومات مالية وأخرى غير مالية تفصح عنها الشركة، فالمعلومات غير المالية هي معلومات وصفية كالمنتجات أو الخدمات أو ما يتعلق بمجلس الإدارة"، أما المعلومات المالية فتتضمن النسب المالية، القوائم وأسعار الأسهم... الخ، وبالتالي عند نشر الشركة لمعلوماتها على الشبكة الالكترونية، فإنها تُحقّق مجموعة من أهدافها المسطرة، من بينها انخفاض التكاليف وضمان وصول المعلومات إلى أكبر عدد ممكن من المستخدمين، (زين و بلول، 2019، صفحة 4) وبالتالي زيادة الطلب على أسهمها وتحقيقها الربح، خاصة عندما تكون المعلومات المنشورة ذات مصداقية وليست وهمية.

2. متطلبات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

من أجل نجاح الشركات في تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، فلا بد من تميّزها بعدة مقومات تساعدها على ذلك، والتي تتمثل في: (محمود المصري، 2021، صفحة 20)

- برامج إلكترونية مختصة في إعداد وتشغيل البيانات وعرضها؛
- توفر أجهزة ومعدات الالكترونية؛
- إنشاء موقع إلكتروني للمؤسسة على الأنترنت؛
- إدارة متخصصة لموقع المؤسسة الإلكتروني؛
- توفير موارد بشرية مؤهلة من محاسبين ومبرمجين ومحللين؛
- إعداد وسائل وإجراءات للرقابة الداخلية مناسبة وقوية؛
- إصدار معايير محاسبية تقوم وتنظم عملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

3. مزايا الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

يساهم نشر المعلومات المحاسبية على الموقع الإلكتروني في تسهيل عملية الوصول إلى هذا المعلومات وتحميلها وتحليلها، وما يحقّقه ذلك من اختصار الوقت والجهد والمال، ومصداقية القرارات المتخذة في ضوء الشفافية العالية التي تمنحها المواقع الإلكترونية المتكاملة والشاملة، كما يسمح لها بزيادة كم المعلومات المفصّح عنها بشكل تفصيلي، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الوسائط المتعددة مثل الصور والصوت... الخ، كما يمكن نشر المعلومات بلغات مختلفة مما يفي برغبات المستخدمين. (محمود المصري، 2021، الصفحات 21/20) إضافة إلى ذلك، هناك ثلاث مزايا وفوائد رئيسية للشركات التي تقوم بعرض ونشر معلوماتها المحاسبية إلكترونياً وهي: (براهيمي و براق، 2019، صفحة 789)

- تعزيز وضع المؤسسة على نطاق أوسع؛
- توفير تغطية واسعة؛
- جذب المستثمرين المحليين وخاصة الأجانب.

4. المشاكل التي تواجه الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين وتعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

يمكن للإفصاح المحاسبي الإلكتروني أن يواجه عدة مشاكل والتي قد تُؤثّر على فعاليته، أو تمنع تطبيقه، ويمكن تقسيمها إلى نوعين^د: (بوتورة، نوفل، و بوتورة، 2019، صفحة 315)

1.4. مشاكل ترجع إلى الخصائص التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:

- التلاعب بالقوائم المالية وإجراء بعض التعديلات على المعلومات المالية فيها، وذلك من خلال اختراق موقع الشركة سواء داخلها وخارجها؛
- التلاعب بتقارير مدقق الحسابات المرفق مع القوائم المالية المنشورة إلكترونياً، أو إعداد تقارير وهمية بتوقيع مزيف لمدقق حسابات أو شركة تدقيق وهمية من أجل جذب المستثمرين؛
- إمكانية إجراء مسح ضوئي Scanning من أجل تغيير بعض الأرقام في القوائم المالية أو تزيف توقيع أو تلاعب بتقرير لشركة ما.

2.4. مشاكل ترجع إلى اختلاف ممارسات الإفصاح المحاسبي: وهي:

- الخروج عن قواعد الإفصاح العادل، أي أن بعض الشركات تقوم بحذف البعض من القوائم المالية الأساسية أو التوضيحات والملاحق المتممة لها، عكس أن القاعدة تتطلب نشر القوائم المالية الأساسية كوحدة واحدة؛
- استخدام مصطلحات غير ملائمة ومعبرة عن التقرير المالي؛
- عرض معلومات اختيارية قد تُخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

IV- أثر آليات حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني :

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم مبادئ الحوكمة التي يجب مراعاتها، حيث تتطلب الشركات مستوى عالياً من الإفصاح عن المعلومات والموثوقية والكفافية، ذلك من أجل تحقيق التوازن بين أصحاب المصلحة وتطبيق مساءلة جميع الأطراف داخل الشركة على قراراتهم.

1. متطلبات تطبيق الحوكمة للإفصاح المحاسبي:

تعمل حوكمة الشركات على تطبيق الإفصاح المحاسبي من أجل تحسينه بما يتواءم مع المعايير الدولية، لذل وجب توفر شروط منها: (نوايتية و بلغول ، 2020، صفحة 184)

- وجوب نشر القوائم المالية والتقارير سنوياً، في فترة محددة لا تقل عن 10 أيام ولا تتجاوز شهر عن انتهاء فترة الإعداد، وأن توضح السياسات المحاسبية المستعملة من طرف الشركة؛
- القوائم المالية والتقارير المنشورة تكون لستين ذلك من أجل المقارنة بين السنة الفارطة والسنة الحالية؛
- إتباع المبادئ المحاسبية الصحيحة في طريقة اعداد المعلومات المالية للشركة من أجل سهولة قراءتها وتحليلها المالي من قبل مستخدميها؛
- ضمان الإفصاح المالي الكافي في التقارير السنوية والربع سنوية، لاسيما فيما يتعلق بالربح الإجمالي الفعلي والأسهم ومعدل نموها لإرضاء المستثمرين في سوق المالي، من أجل القدرة على إجراء تحليل مالي مفيد. فما نراه الآن من إفصاح عن المعلومات، وطرق لا يمكن التقارير المالية للشركات الكبرى أن تجعل الناس راضيين أبداً، بسبب أنها لا تُمكن المحللين التأكد من الصحة المالية للشركة وبالتالي لا تلهم الوعي الاستثماري بين المستثمرين؛
- التوصل إلى حل مناسب مع وزارة المالية للتضارب ما بين رغبة إدارة شركات مساهمة في التهرب من ضريبة الدخل والإفصاح عن الأرباح الحقيقية لاستفاء متطلبات الإفصاح الرسمي وتوفير العوامل اللازمة لتحليل وتقييم سعر الأسهم، فتتم مقارنة أداء الأرباح الفعلية للسهم بشكل ربع سنوي بما يتوقعه المحللون الماليون في السوق، فيعتبر من أهم عوامل تحديد سعر الأسهم في السوق فالمفاجآت السارة في الأرباح ونموها ترفع أسعار الأسهم، بينما لمفاجآت غير السارة تُخفض أسعارها في السوق.

2. علاقة آليات حوكمة الشركات بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

ارتبط الإفصاح المحاسبي مع حوكمة الشركات ارتباطاً وثيقاً، وذلك يعود إلى ظهور شركات المساهمة، وقد أدى ذلك إلى مطالبة المستثمرين والمقرضين بمستويات أعلى من الإفصاح عن نتائج أعمال الشركة والمركز المالي في قوائمها المالية. (فتيحة ، أمين ، و هشام

حرز، 2020، صفحة 154) وبصدور قواعد حوكمة الشركات من طرف OCDE، أُعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الأساسية للحكومة، بحيث تُؤكد هذه الأخيرة أن الإفصاح يجب أن يكون في الوقت المناسب وأن يكون شاملاً لكافة المسائل المتعلقة بالشركة. كما تُشجّع حوكمة الشركات على تبني معايير تدقيق ومحاسبة عالية الجودة ومعترف بها دولياً، وتساعد على تطوير نوعية البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار المناسب، وبالتالي تطبيق قواعد حوكمة الشركات يكسب الإفصاح في التقارير المالية المنشورة مصداقية عالية عند المستخدمين، مما يؤدي إلى جذب رأس المال والحفاظ على الثقة والنزاهة في أسواق رأس المال. (شريعة و البركي، 2014، صفحة 313)

ويُعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية مطلباً أساسياً ناشئاً عن احتياجات الحكومة، لأن الهدف الرئيسي لتطبيق نظام حوكمة الشركات هو حماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، وكل شركة عليها التزام قانوني بتقديم المعلومات الضرورية والصحيحة والكافية لجميع المتداولين، على العكس من ذلك، فإن إخفاء المعلومات يعتبر عقبة أمام متطلبات الحكومة، وقد يستخدم بعض الأشخاص، عمداً، طرقاً ووسائل مختلفة لإخفاء الحقائق أو التستر عليها، من أجل التأثير على اتجاهات السوق وقرارات المستثمرين، ومن هذه الطرق: (بن أعمارة و حولي، 2016، صفحة 114)

- غموض المصطلحات، واستعمال الكلمات المبهمة؛
- تزييف الواقع؛
- اختلاف الأسس المحاسبية؛
- شراء الذمم.

ومن خلال ذلك تظهر وجود علاقة وثيقة بين تطبيق حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركة، حيث أن العمل بهذه القواعد يُؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي، فكل من حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المحاسبية يعملان على هدف واحد، يتأثر ويؤثر كل منهما على الآخر، فحتى يكون الإفصاح أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحكومة فيجب أن يُحقق إطار حوكمة الشركات الإفصاح بطريقة تتفق مع معايير الجودة المالية والمحاسبية.

من ناحية أخرى، يدفع مفهوم وآليات حوكمة الشركات العديد من الشركات إلى إيلاء أهمية للإفصاح عن المعلومات المالية، والتي يعد الإفصاح الإلكتروني أحد أشكالها، بالنظر إلى ذلك يعد الإفصاح الإلكتروني أمراً أساسياً لأي نظام حوكمة للشركات لأن هذا النظام يتطلب مستوى جيداً من الإفصاح وأقصى قدر من المعلومات الكافية والمناسبة لتقليل عدم تناسق المعلومات، من أجل تحقيق التوازن بين جميع الأطراف المعنية بالشركة، وبين أصحاب المصلحة فيها، ومساءلة الأطراف داخل الشركة عن أفعالهم وقراراتهم، وبالتالي فإن الإفصاح الإلكتروني يُسهّل ويساعد على نشر المعلومات في الوقت المناسب وبسرعة فائقة، مع تحقيقه لإمكانية التحديث الفوري والتغذية العكسية. (طه، 2019، صفحة 148)

وعلى النقيض من ذلك، فإن ضعف أو عدم تطبيق قواعد الحوكمة وغياب دور آلياتها، سواء الداخلية أو الخارجية، يسهم في قلة المعلومات المحاسبية وضعف الإفصاح، مع تأخر وصولها للمستثمرين والمساهمين في الوقت المناسب، وزيادة الممارسات غير الشفافة، ما سيؤدي حتماً إلى خفض مستوى الشفافية والنزاهة، مع الإسهام في السلوك غير الأخلاقي. (شريعة و البركي، 2014، صفحة 313)

3. أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

ساعد تطبيق آليات حوكمة الشركات على زيادة الاهتمام بالإفصاح الإلكتروني من قبل الشركة، حيث يتحسن مستوى الإفصاح الإلكتروني ويصبح أكثر شفافية عندما تُطبّق الشركة آليات الحوكمة تطبيقاً سليماً وجيداً، فتستخدمها الشركة من أجل تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح، وتحسين قدرتها على التقييم، فالتزامها بتطبيق ممارسات الإدارة الصحيحة ستزيد من قيمة الشركة في السوق، وبالتالي تكتسب سمعة حسنة. (طه، 2019، صفحة 149)

وتؤثر الحوكمة على الإفصاح من خلال ثلاث نواحي تتمثل فيما يلي: (فتيحة، أمين، و هشام حرز، 2020، صفحة 155)

أ. الاهتمام بالمعلومات غير المالية (الكمية): تتميز المعلومات غير المالية بالسهولة وقابلية الفهم، ولا تتأثر بالتحريفات الناتجة عن الإجراءات المحاسبية، حيث تتمثل في المعلومات التي يتم صياغتها في شكل غير مالي مثل عدد العمال، الحصة التسويقية... الخ.

ب. التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي: يشمل الإفصاح الاختياري المعلومات غير المالية والبيانات المالية الإضافية وغيرها، أي التي لا تشملها القوائم المالية، لذلك لا بد من التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي من أجل الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح.

مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين وتعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

ت. **تدعيم الإفصاح الإلكتروني:** يساعد على نشر المعلومات سواء كانت المالية أو غير المالية في الوقت الملائم، حيث يحقق الإفصاح الإلكتروني العديد من المزايا منها: توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، التحديث الفوري، انخفاض درجة عدم تماثل المعلومات... وغيرها من مزايا.

تؤثر آليات حوكمة الشركات على كفاءة وفاعلية الإفصاح الإلكتروني، حيث إن كل آلية من آليات الحوكمة لها تأثير مميز ومخالف على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، كما تربطهم علاقة جوهرية مع الإفصاح الإلكتروني، يكمن التأثير فيما يلي:

■ **مجلس الإدارة:** أن مجلس الإدارة يعتبر من الآليات الداخلية الرئيسية لحوكمة الشركات، يُؤثّر وبشكل كبير على الإفصاح الإلكتروني، حيث أنه يضمن تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية، كما يعمل على زيادة الأرباح ويساهم في الحد من احتمالية التلاعب والغش في التقارير المالية، كما يُجسّد مستوى الإفصاح من خلال نشر القوائم المالية عبر موقع الشركة على الأنترنت، حيث أن إفصاح الشركة عن معلوماتها الخاصة عبر موقع الأنترنت يعد وسيلة فعالة ومسهلة للتواصل بين المستثمرين والشركة، كما يعمل كذلك على تخفيض الوقت والجهد للشركة لأن الأنترنت تُسهّل العمليات وتضمن وصولها لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب. ومن هنا تظهر العلاقة الجوهرية التي تربط مجلس الإدارة والإفصاح الإلكتروني. (Thangatoral, Jaffar, & Abdul shukor, 2013, pp 81-86)

كما يمكن أن تساعد استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في تحسين فعالية المجلس كآلية لحوكمة الشركات، من أجل تقليل الانتهاكات الإدارية والحد من تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين وبالتالي تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية. (الرفاعي، 2022، صفحة 88) وكل هذا يوضح مدى علاقة وتأثير مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

■ **لجان التدقيق:** تعمل لجنة التدقيق كآلية لمراقبة وتحسين جودة المعلومات التي يتم توصيلها للأطراف الخارجية ذات المصلحة، من خلال الاشراف الفعال على الإدارة وعلى إعدادها للتقارير والقوائم المالية من أجل تلبية متطلبات الوضوح والإفصاح، وكذلك من خلال تحسين فعالية وعلاقة الإدارة والمدققين الخارجيين، ذلك تسهيل التواصل مع المدققين الخارجيين والرقابة الجيدة عليهم، ويؤدي كل هذا إلى انخفاض حجم المعلومات التي تستحوذ عليها الإدارة، مما يقلل بدوره من مستوى عدم تناسق المعلومات. (الرفاعي، 2022، صفحة 88)

كما أن خصائص لجنة التدقيق "استقلال لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق، تعدد عضوية أعضائها"، ترتبط ارتباطاً جوهرياً مع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، حيث من خلال دوماً الفعال في متابعة عمليات تقرير الأعمال، المساهمة في تقليل التكاليف والتي بدورها تساهم في تعزيز وتحسين شفافية ومصداقية التقارير، حيث يُعد هذا الأخيرين من العناصر المهمة لحماية حقوق المساهمين، (Madi, Zuaimi, & Nor Aziah, 2014, pp 486-492) فالاهتمام بجودة لجان التدقيق لها تأثير على تحسين مستوى الإفصاح الإلكتروني من خلال تشكيل اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين (ويلقبون بالمالك الخائين) لضمان استقلالية، مع توفر عددهم بما يتناسب مع طبيعة نشاط الشركة، كما يجب أن يتميز أعضائها بالخبرة في مجال المالية والمحاسبة، وتكرر اجتماعاتها لمناقشة أي عراقيل تواجه إعداد التقارير المالية من الأول، كما يجب نشر تقرير لجنة المراجعة على الموقع الشركة الإلكتروني. (عرفه و مليحي، 2013، صفحة 28)

■ **التدقيق الداخلي:** التدقيق الداخلي هو إحدى الآليات المستخدمة لضمان فاعلية هيكل الرقابة الداخلية، حيث ترتبط أنشطتها بتقييم نظام الرقابة الداخلية والمخاطر التي تواجهها الشركة، والتأكد من شفافية ودقة ومصداقية المعلومات المالية التي تعكس جميع الأنشطة التي تدخل ضمن نزاهة الشركة، على هذا النحو فالتدقيق الداخلي هو جزء مهم من الدوافع التي تؤثر وتساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني. (الرفاعي، 2022، صفحة 88)

■ **التدقيق الخارجي:** يُعد التدقيق الخارجي أداة لمراقبة تصرفات الإدارة وتخفيض التعارض بين المصالح، حيث يبرز دوره من خلال السلط التي تستعملها الإدارة ضد المساهمين، كون أن لديها خبرة واسعة ومعلومات كافية حول ما يمتلكه المساهمين، الأمر الذي يدفع بها استغلال هذه المعلومات في منفعتها على حساب المساهمين، وبالتالي يحدث التضارب بين المصالح، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات. وتظهر فعالية التدقيق الخارجي في دعم وتطبيق الحوكمة من خلال الدور الذي يقوم به المدقق الخارجي، فعمله يتركز في مراجعة القوائم المالية وفحص أنظمة الرقابة الداخلية وأعمال المدققين الداخليين كجزء من فحص الرقابة الداخلية وإبلاغ الشركة بنقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، ثم إبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده مما يجعل

المعلومات المحاسبية تتمتع بالثقة والمصدقية، واستنتاجا مما ذكر، يعمل التدقيق الخارجي على تحسين وتعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال الرقابة الذي يمارسها على الإدارة، مع تحسين نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تكون المعلومات المالية المعدة من طرفهم ذات شفافية وبالتالي يكون الإفصاح الإلكتروني لهذه المعلومات جيد وذات مستوى، يجذب المستثمرين نحو الشركة وبالتالي تعزيز مكانتها. (بوطورة، نوفل، و بوطورة، 2019، صفحات 310-311)

V- الخاتمة :

توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات أداة ضرورية وفاعلة من أدوات الإصلاح المالي والاقتصادي، كما أن الإفصاح المحاسبي يعتبر أحد أهم الركائز التي تركز عليها حوكمة الشركات، لذلك تلجأ الشركات إلى تطويره وتحسينه، وذلك من خلال مواكبة التكنولوجيا والتحول من الإفصاح التقليدي إلى الإفصاح الإلكتروني، حيث أن الإفصاح الإلكتروني يعمل على نشر المعلومات المالية والمحاسبية في أسرع وقت ممكن، مع إعطاء صورة واضحة وصحيحة لمستخدميها، باعتبار أن المعلومات المالية تساعد كافة الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات السالمة والرشيطة، لذلك فالعلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي الإلكتروني علاقة وطيدة وجوهريّة، حيث يكون نظام حوكمة الشركات فعالا من خلال وجود نظام إفصاح قوي ومعلومات جيدة تُشجّع على الشفافية الحقيقية للشركات، كل هذا يحققه الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتعمل آليات حوكمة الشركات على تحسينه وتعزيزه.

VI- الإحالات والمراجع :

1. أميرة فنيحة ، مخفي أمين ، و هشام حريز. (2020). انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية. مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10(العدد 02).
2. محمد مداحي، و نورالدين برنار. (2022). حوكمة البنوك. قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محمد أولحاج -البويرة-. الجزائر:
3. الطاهر تواتية ، و هشام بلغول . (2020). دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية -دراسة حالة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، مديرية أم البواقي-. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05(العدد 01).
4. فاتح بلواضح ، و محمد براق . (2018). حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر - دراسة تجريبية ان سي أن روية في مجال حوكمة المؤسسات-. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12(العدد 25).
5. فاتح غلاب. (2011). تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر.
6. أحمد السيد صافي، صادق صفيح، و ياسين بن زيدان. (2018). آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02(العدد 03).
7. بوعلام صالح. (2018). دور أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وانعكاسات ذلك على استمرارية المنظمة وقيمتها. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وتدقيق، الجزائر: جامعة الجزائر
8. محمد الطاهر عماري. (2021). مساهمة حوكمة المؤسسات في تفعيل الإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية -دراسة ميدانية-. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12(العدد 01).
9. حكيمة بوسلمة ، و سهام كردودي. (2017). لجنة المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في القطاعات المتحددة، المجلد 04(العدد 07).

مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين وتعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

10. خليدة عايي ، و فاتح سردوك. (2017). دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 07(العدد 12).
11. وليد خالد شهاب الراشدي ، و فراس عبد الزهرة عبد الحسين خالدي. (2020). تأثير نظام الإفصاح الإلكتروني على القرار الاستثماري للشركات المدرجة في سوق المال العراقي. مجلة بحوث الإدارة الاقتصادية، المجلد 02(العدد 05).
12. مها أم كلثوم براهيممي، و محمد براق. (2019). دور الإفصاح الإلكتروني في تحسين ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05(العدد 03).
13. عبد المالك زين، و محمد الصالح بلول. (2019). دور لغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني (XBRL) في تحسين جودة المعلومات. مجلة المالية المحاسبية، التدقيق والمالية، المجلد 01(العدد 02).
14. محمود محمد سمير محمود المصري. (2021). معوقات تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من وجهة نظر المتعاملين في بورصة فلسطين. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08(العدد 02).
15. فضيلة بوطورة، سمايلي نوفل، و فاطمة الزهراء بوطورة. (2019). الإفصاح الإلكتروني أداة لتحقيق أحد مبادئ حوكمة الشركات. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13(العدد 38).
16. بوبكر فرج شريعة، و وفاء امراجع البركي. (2014). قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي -دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبية-. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية(العدد 04).
17. منصور بن أعمار، و محمد حولي. (2016). دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 01(العدد 01).
18. دينا محمد محمد طه. (2019). دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الانترنت: مع دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20(العدد 02).
19. R Thangatoral ،R Jaffar ، و Z Abdul shukor .(2013).The effect of Corporate Governance mechanism on the voluntary internet financial reporting: A case of Malaysia .Recent advances in Management, Marketion and financ.86-81
20. مريم محمد عبد الرحمن القشاوي الرفاعي. (2022). دراسة تحليلية لتقييم دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين عملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني. مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، المجلد 02(العدد 03).
21. Madi hisham kamel Madi ،Ishak Zuaimi ، و abdul Manaf Nor Aziah .(2014). The impact of audit committe characteristics on corporate voluntary disclosure .Procedia- Social and Behavioral Sciences ،Vol 164.
22. نصر طه حسن عرفه، و مجدي مليحي عبدالحكيم مليحي. (2013). أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري -دراسة نظرية تطبيقية-. مجلة الإدارة العامة- معهد الإدارة العامة، المجلد 54 (العدد 01).